بين كلاميه **قوله** فثبت ان لله تعالى صفات ثمانية الى اخره هذا عند الماتريدية
ووافقهم الاشعرية على اثبات ما عدى التكوين وردوا التكوين الى القدرة كما
سياتي فالصفات عندهم سبعة واثبت الاشعري البقا بدل التكوين وخالفه جميعهم
اصحابه فقالوا ان البقا امر اضافي وليس صفة حقيقية **قوله** من غير قيام مأخذ
من الاشتقاق اي التكلم وقيامه يستلزم قيام الكلام لان الكلام جزء معنى التكلم اذ
التكلم هو صدور الكلام عن من قام به فيحصل المطلوب وهو ثبوت صفة الكلام
يتضح معنى قول الشارح آنفا مع القطع باستحالة التكلم من غير ثبوت صفة الكلام
والمعتزلة يجوزون ان ماخذ الاشتقاق القائم بالموصوف ليحاد الكلام وهو عبدول
عن الظاهر والادلة **قوله** هو قايم بغيره اي بخلقه في غيره كاللوح المحفوظ او جبريل
او النبي او الشجرة **قوله** ومع ذلك فهو قديم هذا قول الحنابلة ونقله عن الكرامية بعض
يوهم ان قول الفريقين واحد وليس كذلك فان الحنابلة قائلون بتقدم المعروف والاصوات
والكرامية انما يقولون بتقدم القدرة على التكلم ويسمون التكلم قولا كما سياتي قريبا
فالمعروف عنهم ما في المقاصد وشرحه وشرح المواقف وغيرها من انهم قائلون
بان التقطي حادث قايم بالذات لتجويزهم قيام الحوادث بذاته تعالى عما يقولون
وفي المقاصد وشرحه اخذا من الارشاد لامام الحرمين ان الكرامية عوا قيامه
بذاته قولا له وزعموا ان كلامه قدرته على الجاد القول **قوله** بان لا يدين في نفسه
الكلام هو من الارادة بتقديم الدال على الراوهي في جعفنا حالة الفكر **قوله**
لما ان ذلك اي كون الصفة واحدة **قوله** فان قيل هذه اي الامر والنهي والخبر **قوله**
وذلك فيما لا يزال جرى الشارح هنا على ما ذهب اليه عبد الله بن سعيد القطان
الشهير بابن كلاب بضم الكاف وتشديد اللام احد ايمة السنة قبل الاشعري
وهو ان نوع الكلام يحدث عنه حادث التعلقات التنجيزية وقد اورد
عليه انه يلزمه ان يوجد جنس الكلام مجردا عن انواعه وهو محال اذ لا يوجد
الجنس الا في ضمن شيء من انواعه واجيب بان هذه الاستحالة في الجنس الذي انواعه

التحقيقية

الحقيقية وهذه الانواع اعتبارية لان الكلام صفة شخصية يعتبر تكثرها
بحسب تعلقاتها فان قلت فما الفرق بين مذهب ابن سعيد والاشعرية قلت هو
يعتبر في النوع التعلقات الحادثة وهم يعتبرون التعلقات الازلية **قوله**
وذهب بعضهم هو الامام الرازي نقله عنه في المقاصد وشرحه وهو اختيار
صاحب العمدة ابي البركات النسفي **قوله** ورد اي ما ذهب اليه البعض بانا نعلم
اختلاف هذه المعاني بالضرورة لانا نعلم ان الخبر يحتمل معناه الصدق والكذب
دون الامر والنهي والاستخبار فما زعمه ذلك البعض من تحاصل الامر اخبار عن
استحقاق الثواب عن الفعل والعقاب على الترك وان النهي بالعكس ممنوع غايته
استلزام الامر والاخبار وذلك لا يوجب كونه عينه **قوله** فان قيل الامر والنهي الخ
حاصله ان يقال لا يتصور ان يكون الكلام في الازل امرا او نهيا وخبرا لانه
امر حيث لا مامور ونهي حيث لا منهي وهما سفه وعبث وكلاهما محال على الباري
سبحانه ولانه ورد في القرآن الاخبار بطريق الماضي نحو انا ارسلنا وانزلنا وانجينا
وقلنا الى امثال ذلك والاخبار في الازل بطريق الماضي كذب يجب تنزيه الباري
عنه **قوله** ان لم نجعل كلامه في الازل امرا ونهيا اي كما ذهب اليه ابن سعيد وجرى
عليه الشارح آنفا **قوله** كما اذا قدر الرجل ابنه اي علم يقينا بانه يوجد لاجاله
باخبار الصادق فقام به امره بان يتعلم مثلا بعد وجوده والحق ان حديث
طلب الرجل من ابنه من الحاق الغايب بالشاهد وقد تقرر ضعفه وان
بديهة التقريب الى الفهم فهو غير وافٍ بذلك لان الموجود في نفس الرجل العزم
على الطلب التنجيزي في وقته لا حقيقة الطلب المعنوي ولك ان تقول بل
هو وافٍ بالتقريب لانا نمنع دعوى ان الموجود بنفس الرجل ليس الا العزم على
الطلب التنجيزي في وقته بل القايم في نفسه معنى مغاير للعزم كما يشهد
به الوجدان لمن راجع وجدانه فان من تحقق الوجود موجودا قايما
بنفسه معنى معقول والكلام النفسي معنى معقول فالطلب النفسي معنى معقول

Copyright Imam Muhammad ibn Saud Islamic University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)